"العفو الدولية" تطالب المجتمع الدولي بمعاقبة ميانمار على جرائم إبادة الروهنغيا

الأربعاء 18 أكتوبر 2017 04:10 م

دعت منظمة العفو الدولية، الأربعاء، المجتمع الدولي إلى التحرك ومعاقبة مرتكبي حملة القمع "الممنهجة والمخطط لها" ضد أقلية الروهنغيا المسلمة في ميانمار.

وفي تقرير موثق حول مرتكبي تلك الانتهاكات، طالبت المنظمة الحقوقية الدولية المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات عقابية ضد ميانمار التي حملتها مسؤولية "أسوأ أزمة لاجئين" في المنطقة منذ عقود.

وبحسب آخر إحصاءات الأمم المتحدة، بلغت أعداد المسلمين الروهنغيا الفارين من إقليم أراكان غربي ميانمار، إلى بنغلادش المجاورة، منذ 25 أغسطس / آب الماضي، 582 ألف لاجئ.

ووثقت منظمة العفو في تقريرها الذي جاء تحت عنوان "انتهى العالم الخاص بي"، صور الانتهاكات المتعددة التي يرتكبها الجيش في ميانمار والمليشيات البوذية بحق المسلمين الروهنغيا.

وذكرت أن الوقت حان "لوقف التعاون العسكري مع ميانمار، وفرض حظر على تصدير السلاح لها، إلى جانب فرض عقوبات محددة الأهداف ضد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان" في هذا البلد.

وأضافت أنها حصلت استنادا إلى إفادات ناجين، وصور التقطتها أقمار اصطناعية، على عناصر جديدة "تؤكد حصول جرائم ممنهجة ضد الإنسانية تهدف إلى ترويع الروهنغيا وتشريدهم".

وأوضح التقرير أن هذه الجرائم تتم على نطاق واسع، وتشمل التعذيب، والقتل، والاغتصاب، والتشريد، والاضطهاد، والتجويع.

وأضاف أن عشرات الشهود على أسوأ أعمال العنف "اتهموا بصورة متكررة وحدات عسكرية بعينها، وهي القيادة الغربية لجيش ميانمار، وفرقة المشاة الخفيفة الـ 33، وشرطة الحدود".

وتعليقا على التقرير، قالت تيرانا حسن مديرة برنامج الاستجابة للأزمات في منظمة "العفو"، إنه "على ضوء نفيها المتكرر، ظنت السلطات في ميانمار أن بإمكانها ارتكاب جرائم قتل على نطاق واسع دون التعرض للعقاب".

وشددت على أنه "لا يمكن للجيش في ميانمار الاكتفاء بإخفاء الانتهاكات الفاضحة عبر إعلانه شكليا فتح تحقيق داخلي مرة تلو الأخرى".